

استطلاع سوريا

رفض حاسم لأي تدخل سوري في لبنان

انقسام في الآراء بشأن الحرب على إيران

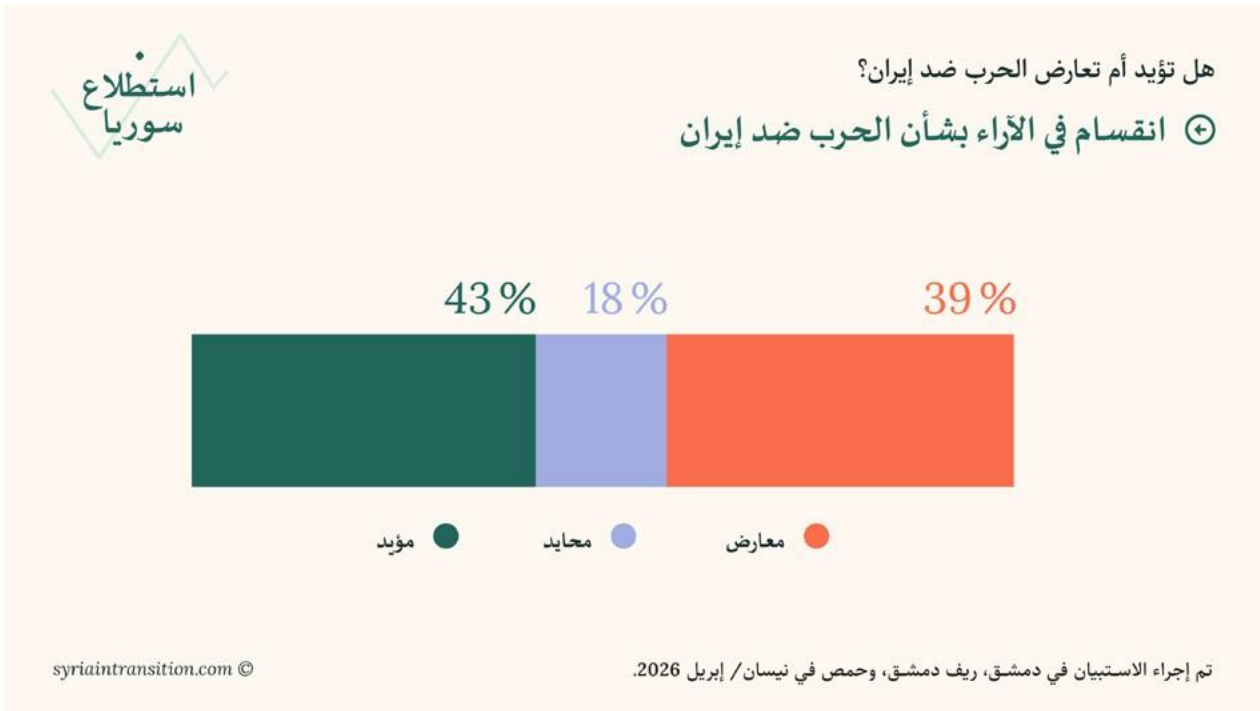
الحكومة لا تبذل ما يكفي لمعالجة ارتفاع الأسعار

معارضة واضحة ضد خصخصة المشافي

نيسان/ إبريل 2026

مرحباً بكم في جولة نيسان/أبريل من استطلاع سوريا. يعرض هذا العدد نتائج استبيانات أجريت في دمشق وريف دمشق وحمص في منتصف نيسان/أبريل 2026، وتبحث في كيفية تقييم السكان لظروفهم المعيشية، وأداء الحكومة، والتطورات السياسية الأخيرة.

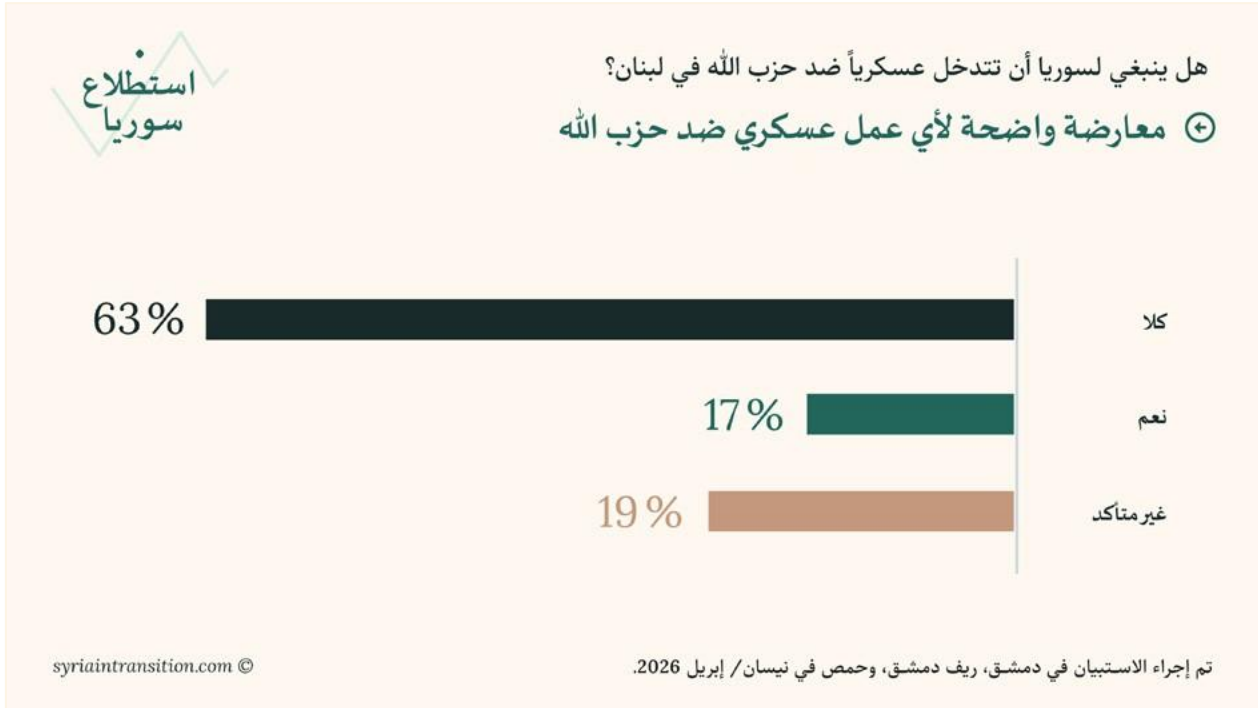
1. نظراً إلى أن إيران كانت من أبرز داعمي نظام الأسد، يحمل كثير من المستجيبين آراءً نقدية تجاه نفوذها الإقليمي. وفي الوقت نفسه، تنقسم الآراء بشأن الحرب الأمريكية-الإسرائيلية ضد إيران. إذ يؤيدها 43 في المئة من المستجيبين، فيما يعارضها 39 في المئة. بينما لا يزال 18 في المئة محايدين.



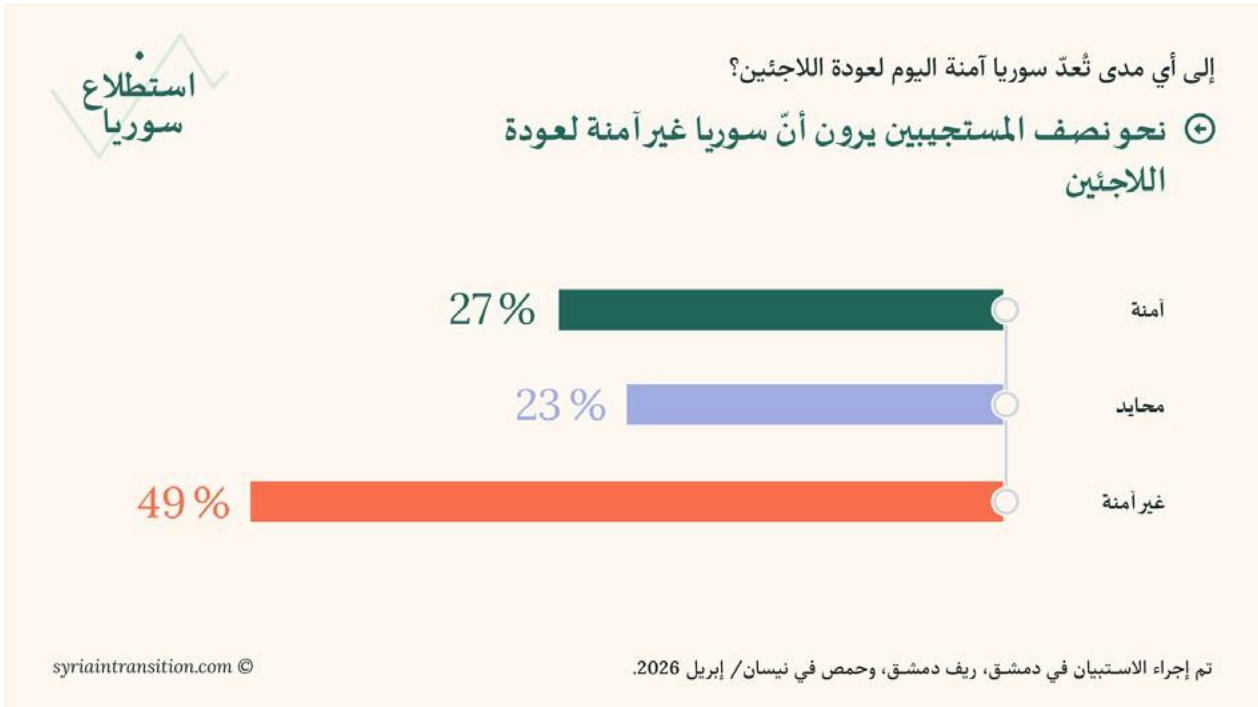
2. في حين تنقسم الآراء بشأن الحرب على إيران، يبرز توافق أوضح بشأن ما إذا كان ينبغي لسوريا الانضمام إليها. إذ تعارض أغلبية تبلغ 63 في المئة أي تدخل عسكري سوري في لبنان، فيما يؤيد ذلك 17 في المئة فقط. ويبقى نحو واحد من كل خمسة غير متأكدين.

يمكنكم زيارة موقع <https://www.syriaintransition.com/ar> لقراءة العدد الأحدث عبر المتصفح باللغتين العربية والإنكليزية، وللإطلاع على الأرشيف.

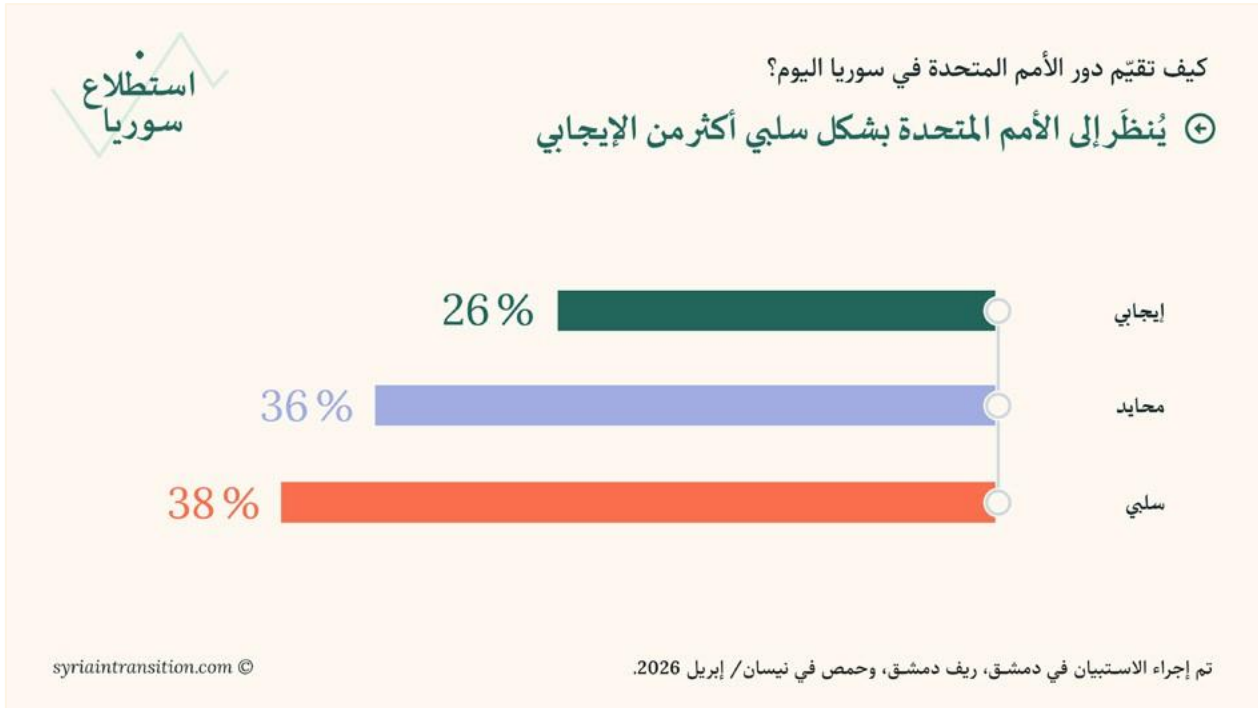
يصدر استطلاع سوريا بدعم من مبادرة السلام في سوريا التابعة لـ GIZ (الممولة من الاتحاد الأوروبي وألمانيا والدنمارك)، ومن مؤسسة المجتمع المفتوح (OSF).



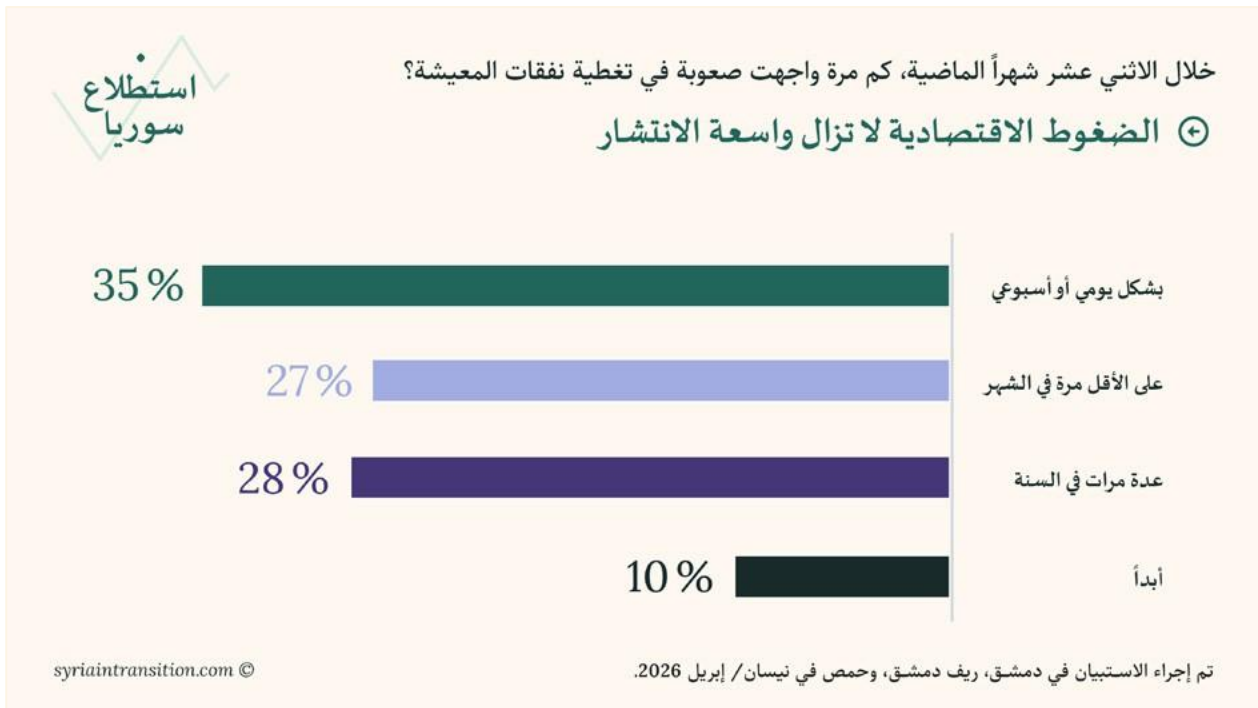
3. مع استمرار إقامة ملايين السوريين في الخارج، تظلّ التصورات بشأن ظروف العودة حذرة. ويعتبر 49 في المئة أن سوريا غير آمنة لعودة اللاجئين، فيما يقول 27 في المئة إنها آمنة. أما الباقون، فيتخذون موقفاً أكثر تردداً.



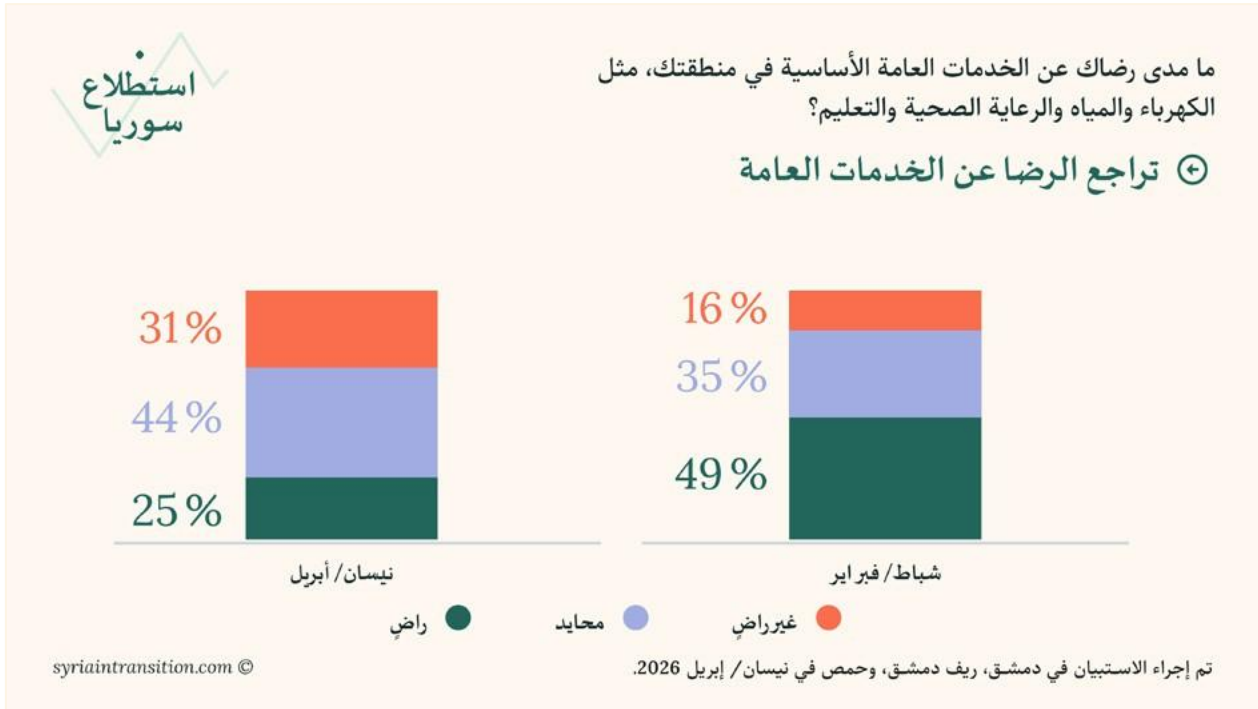
4. تؤدي الأمم المتحدة أدواراً متعددة في سوريا، من المساعدة الإنسانية إلى الانخراط السياسي. وبشكل عام، تتسم التصورات حيالها بالتباين، لكنها تميل إلى السلبية. إذ يقيّم 38 في المئة دور الأمم المتحدة بشكل سلبي، مقارنة بـ 26 في المئة ينظرون إليه بشكل إيجابي. فيما تعبر نسبة كبيرة تبلغ 36 في المئة عن موقف لا يمكن وصفه بأنه إيجابي أو سلبي بوضوح.



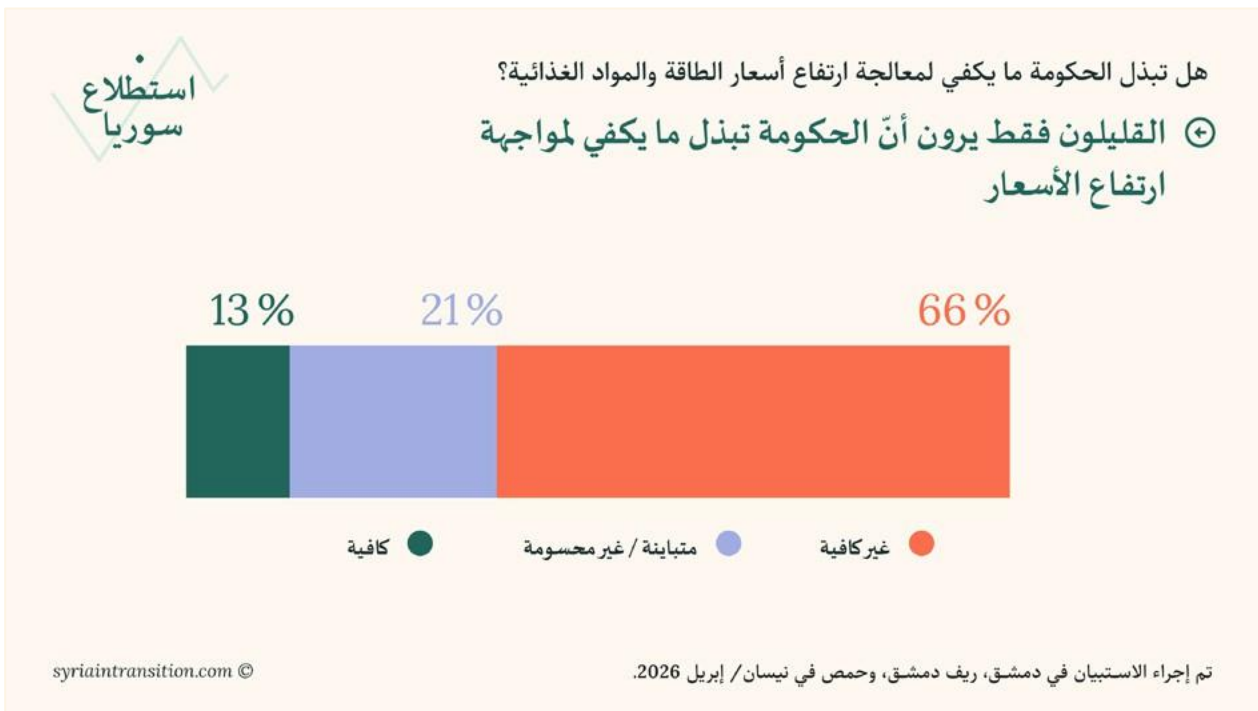
5. لا تزال الضغوط الاقتصادية سمةً أساسية من سمات الحياة اليومية. وتفيد نسبة إجمالية تبلغ 62 في المئة بأنها واجهت صعوبات في تغطية نفقات المعيشة على أساس يومي أو أسبوعي أو شهري. ولا يقول سوى 10 في المئة إنهم لم يواجهوا مثل هذه الصعوبات خلال العام الماضي.



6. منذ شباط/فبراير، تراجع الرضا عن الخدمات العامة بشكل ملحوظ. فقد انخفضت نسبة المستجيبين الذين أعربوا عن رضاهم من 49 في المئة إلى 25 في المئة، فيما ارتفعت نسبة غير الراضين من 16 في المئة إلى 31 في المئة. كما أن حصة متزايدة باتت تتخذ موقفاً محايداً.



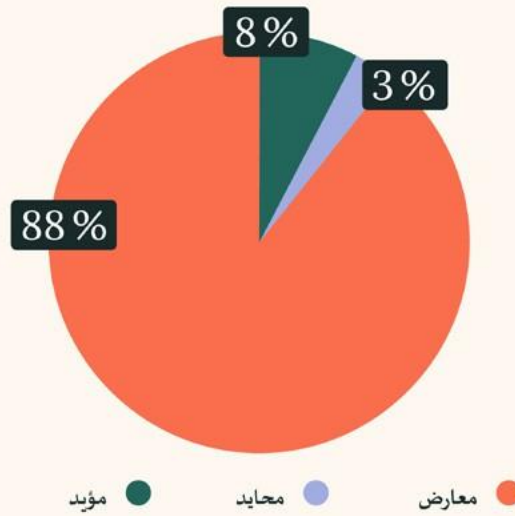
7. في ظل ارتفاع التكاليف واتساع نطاق الضغوط الاقتصادية، تبقى الثقة باستجابة الحكومة منخفضة. إذ يعتقد 13 في المئة فقط أنها تبذل ما يكفي لمعالجة ارتفاع الأسعار، فيما يقول 66 في المئة إن الجهود الحالية غير كافية.



8. أثارت التصريحات الأخيرة الصادرة عن مسؤولين بشأن توسيع دور القطاع الخاص في الرعاية الصحية مخاوف واسعة. إذ تعارض أغلبية كبيرة تبلغ 88 في المئة نقل المستشفيات الحكومية إلى القطاع الخاص، فيما لا تعبر عن تأييدها سوى نسبة صغيرة من المستجيبين.

هل تؤيد أم تعارض نقل المستشفيات الحكومية إلى القطاع الخاص؟

⊕ معارضة ساحقة لخصخصة المستشفيات

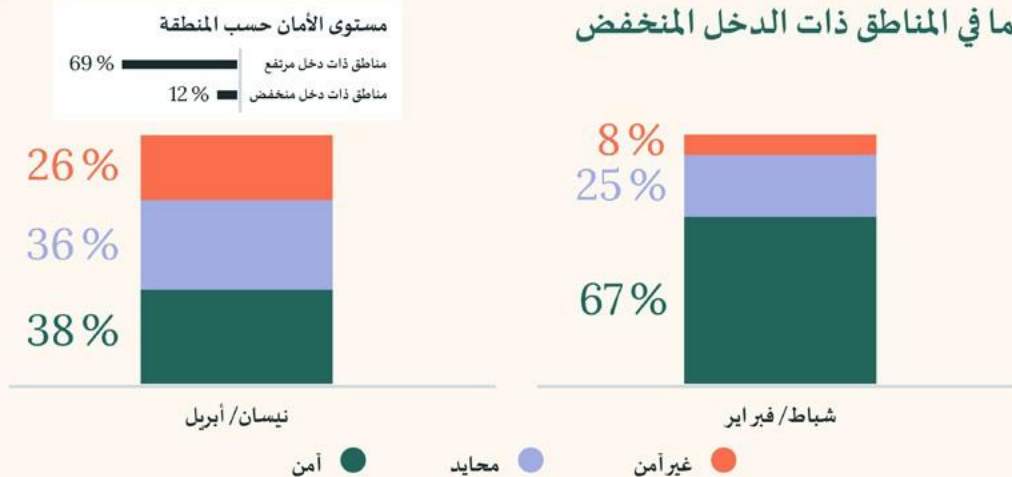


9. منذ شباط/فبراير، تدهورت التصورات المتعلقة بالأمان. فقد انخفضت نسبة المستجيبين الذين يقولون إنهم يشعرون بالأمان من 67 في المئة إلى 38 في المئة، فيما ارتفعت نسبة الذين يشعرون بعدم الأمان من 8 في المئة إلى 26 في المئة.

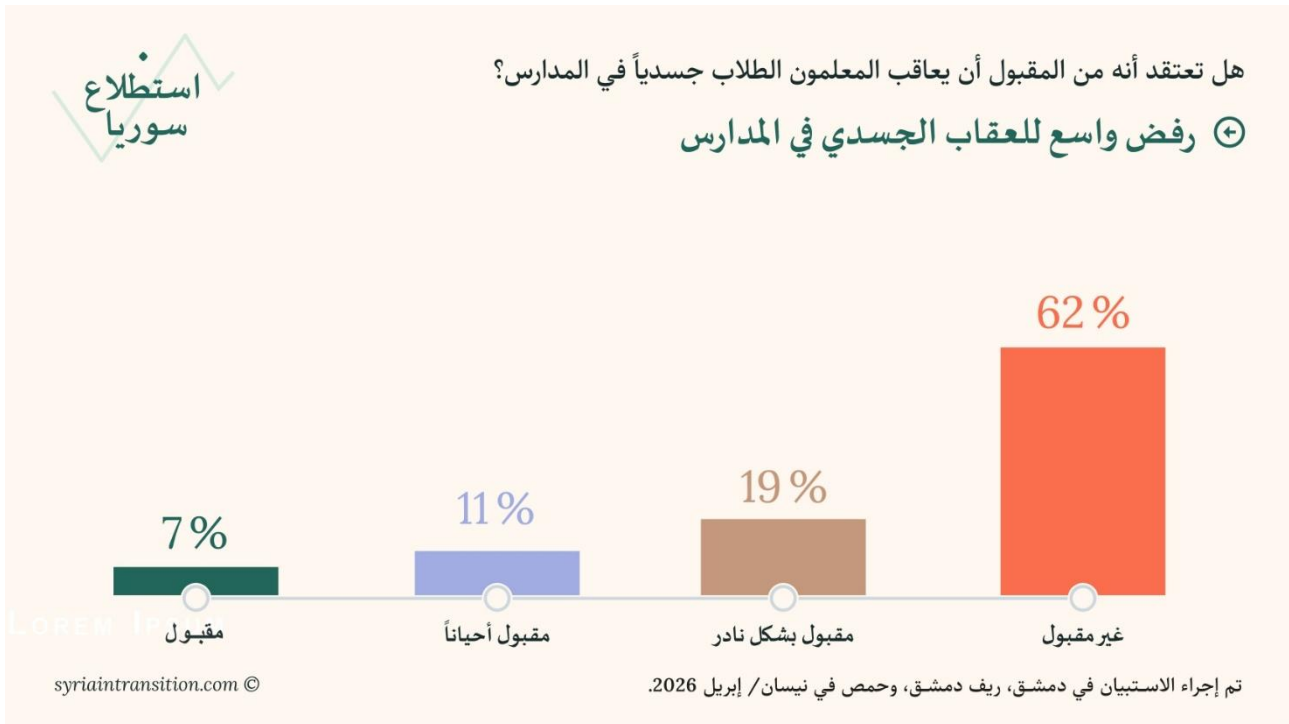
وتبدو الفوارق بين المناطق واضحة. ففي المناطق ذات الدخل المرتفع، أفاد 69 في المئة بأنهم يشعرون بالأمان، مقارنة بـ 12 في المئة فقط في المناطق ذات الدخل المنخفض.

إلى أي مدى تشعر بالأمان في منطقتك؟

⊕ تراجع التصورات المتعلقة بالأمان، لا سيما في المناطق ذات الدخل المنخفض



10. في ظل خضوع النظام التعليمي في سوريا للإصلاح، تعكس المواقف من الانضباط تغييراً في المعايير السائدة. وتقول أغلبية تبلغ 62 في المئة أنّ العقاب الجسدي في المدارس غير مقبول إطلاقاً. فيما يعبر آخرون عن قبول مشروط، إذ تقول نسب أصغر إنه مقبول في بعض الظروف أو جميعها. ويشكّل هذا السؤال جزءاً من سلسلة مرتقبة حول إصلاح التعليم في «سوريا المتجددة».



حول استطلاع سوريا

استطلاع سوريا هو مسح دوري ومنهجي للرأي العام، يرصد آراء السوريين حول أوضاعهم الشخصية، والسياسة، والاقتصاد، والشؤون العامة الأوسع. ويُنْتِج هذا الاستطلاع بدعم تحليلي من معهد كلينغندال.

يمكن للأرقام أن تجعل الوقائع المعقدة أكثر قابلية للفهم، لكنها لا تروي القصة كاملة. فعندما نسأل عن «العدالة الانتقالية»، ماذا يفهم الناس فعلياً من هذا المصطلح؟ وبعد عقود من الديكتاتورية، حيث كان التعبير عن رأي سياسي قد يكلف ثمناً باهظاً، إلى أي حد تعكس الإجابات فناعة حقيقية، وإلى أي حد تعكس الحذر؟

نحن ندرك هذه الحدود. لذلك لا نتعامل مع الأرقام بوصفها حقائق نهائية. وخلال الأشهر المقبلة، سنوسع النطاق الجغرافي للاستطلاعات لجعلها أكثر تمثيلاً. كما سنستكملها بجلسات نقاش مركزة في بيئات مختلفة، بما يساعدنا على فهم ما يقف وراء الإجابات بشكل أفضل.

المنهجية

أجريت موجة شهر نيسان/ أبريل في دمشق وريف دمشق وحمص خلال فترة عمل ميداني استمرت خمسة أيام، باستخدام مقابلات وجهاً لوجه أديرت عبر الهواتف الذكية وفق منهجية المقابلات الشخصية بمساعدة الأجهزة (CAPI).

أجريت مقابلات مع ما مجموعه 900 مستجيب (300 في كل محافظة). وضمّمت العينة بما يتيح المقارنة بين المحافظات الثلاث المشمولة بالمشح، لذلك جرى توزيعها بالتساوي بينها بدل توزيعها تناسبياً وفق حجم السكان. ونتيجة لذلك، لا يُعدّ الاستطلاع تمثيلاً على المستوى الوطني، ولا ينبعي تفسير النتائج المجمعة على أنها تعكس التوزيع السكاني لسوريا ككل.

داخل كل محافظة، جرى اختيار الأحياء بما يعكس التفاوت في مستويات المعيشة (مناطق ذات دخل مرتفع، ومتوسط، ومنخفض). كما طُبِّقت حصص بحسب الجنس والعمر لضمان توازن ديمغرافي بين المستجيبين.

أجريت المقابلات في أماكن عامة على يد باحثين ميدانيين محليين مدربين. وكانت المشاركة طوعية ومجهولة الهوية، ولم تُجمع أي بيانات تعريف شخصية.